

مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي حول: عصنة قطاع العدالة في الجزائر بين التطلعات والتحديات

الاسم واللقب: وريدة جندلي ، الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة – أ-

مكان العمل: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

البريد الإلكتروني: o.djendli@univ-skikda.dz

الاسم واللقب: ليندة مبروك، الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة – أ-

مكان العمل: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر

البريد الإلكتروني: l.mabrouk@univ-skikda.dz

المحور الخامس: المحادثة المرئية عن بعد (تأثيرها على ضمانات المحاكمة العادلة)

عنوان المداخلة: تداعيات المحادثة المرئية عن بعد على ضمانات المحاكمة العادلة وفق التشريع الجزائري: "العلانية و الشفوية أنموذجاً".

The repercussions of the remote video conversation on the guarantees of a fair trial according to the Algerian legislation: "Public and Oral as a Model".

الملخص

تعتبر فكرة التقاضي عن بُعد خطوة متميزة في مجال الإجراءات الجزائرية تسعى من خلالها الدول إلى مواكبة التطورات التي عرفتها المجتمعات في عصر الرقمنة من جهة، وتكريس المبادئ التقليدية لحقوق الإنسان عبر مراحل الدعوى الجزائرية من جهة ثانية، حيث تستدعي المحاكمة العادلة أن تجرى المحاكمة في جلسات علنية، أين يتمكن الجمهور من حضور جلسات المحاكمة ومتابعة ما يدور فيها من مناقشات ومرافعات وما يصدر فيها من أحكام، اعتمادا على النقاش الشفوي والاستماع لأقوال أطراف الدعوى وتصريحاتهم بصوت مسموع أمام هيئة المحكمة وفي حضور الخصوم والجمهور.

الكلمات المفتاحية: المحادثة عن بعد، ضمانات المحاكمة العادلة، العلانية، الشفوية.

Abstract

The idea of remote litigation is a distinct step in the field of criminal procedures through which states seek to keep abreast of the developments witnessed by societies in the era of digitization on the one hand, and to enshrine traditional principles of human rights through the stages of criminal proceedings on the other hand, where a fair trial requires that the trial be held in public

sessions, where the public can attend the trial sessions and follow up on the discussions, pleadings and judgments issued therein, depending on oral discussion and hearing. The statements and statements of the parties to the lawsuit are audibly heard before the court panel and in the presence of the litigants and the public.

Keywords: Remote conversation, fair trial guarantees, principle of publicity, Oral principle.

مقدمة

أفرزت الثورة التكنولوجية عدة تطبيقات كان لها بالغ الأثر في مختلف نواحي الحياة، الأمر الذي استلزم إنشاء المحكمة الإلكترونية من خلال إدخال الوسائل الإلكترونية في إجراءات التقاضي والاعتماد على نقل كافة إجراءات المحاكمة بين مكانين مختلفين حتى تتابع هيئة المحكمة المتهم وردود أفعاله، ويتمكن المتهم من الاطلاع على كافة إجراءات المحاكمة بما يضمن كافة حقوقه وتمكينه من الدفاع عن نفسه، ومن بين هذه الحقوق اخترنا الحق في علانية الجلسات و الحق في الشفوية، فإذا كان تطبيق المبادئ التقليدية لحقوق الإنسان يحقق المحاكمة العادلة سواء بالنسبة للمتهم أو الضحية أو الشهود... إلخ، فإن المحكمة الإلكترونية تسعى إلى تكريس هذه الحقوق من خلال التقاضي الإلكتروني، و تبرز أهمية الموضوع من خلال سياسة إصلاح وتطوير مرفق القضاء لمواكبة التطورات التكنولوجية والاستفادة من مزاياها لتجسيد ضمانات حقوق الإنسان.

وقد اعتمدنا في هذه المداخلة على المنهج الوصفي من خلال بيان المفاهيم المتعلقة بالمحكمة الإلكترونية والتقاضي عن بعد والمبادئ التقليدية لحقوق الإنسان، وكذا المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالتقاضي الإلكتروني سواء على مستوى قانون الإجراءات الجزائية أو القانون المتعلق بعصرنة العدالة.

بناء عليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية المحكمة الإلكترونية في تطبيق العلانية والشفوية باعتبارهما من المبادئ التقليدية لحقوق الإنسان وفق التشريع الجزائري؟

للإجابة على هذه الإشكالية نتبع الخطة التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للمحكمة الإلكترونية والمبادئ التقليدية لحقوق الإنسان

المطلب الأول: مفهوم المحكمة الإلكترونية وأهميتها

المطلب الثاني: مفهوم المبادئ التقليدية لحقوق الإنسان

المبحث الثاني: تداعيات المحكمة الإلكترونية على مبدأ العلانية والشفوية

المطلب الأول: تداعيات المحكمة الإلكترونية على مبدأ العلنية

المطلب الثاني: تداعيات المحكمة الإلكترونية على مبدأ الشفوية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للمحكمة الإلكترونية والمبادئ التقليدية لحقوق الإنسان

دفع التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات وتطور الجرائم المرتكبة إلى استحداث تقنية المحاكمات عن بعد في إطار المحكمة الإلكترونية، الأمر الذي يستدعي التعرف على هذا النوع من المحاكمات ومقوماتها.

المطلب الأول: مفهوم المحكمة الإلكترونية

تستدعي التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم وكذا بعض الظروف الطارئة في المجتمعات اللجوء إلى اعتماد المحكمة الإلكترونية وللوقوف على مفهوم المحكمة الإلكترونية نعرض على بعض التعاريف التي تدور حولها وأهميتها في الفروع الموالية.

الفرع الأول: تعريف المحكمة الإلكترونية

تعرف المحكمة الإلكترونية بأنها حيز تقني ثنائي الوجود (شبكة الربط الدولية+مبنى المحكمة)، يعكس الظهور المكاني الإلكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على الشبكة ، تعمل هذه الأجهزة على استقبال الطلبات القضائية ولوائح الدعاوى وتجهيز برامج الملفات الإلكترونية وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعاوى وقرارات الأحكام بما يمثل تواصلاً مستمراً مع جمهور المواطنين والمحامين.¹ ففكرة المحكمة الإلكترونية تقوم على تشبيك الأجهزة القضائية كلها، وضمها ضمن إطار تفاعلي واحد، وذلك يستلزم ربط الدوائر القضائية معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية، ولتجري الاتصالات

¹ عبد العزيز بن سالم سعد الغانم: المحكمة الإلكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، العربية السعودية، 2017، ص32

بين المؤسسات القضائية عبر الوسائل ذاتها، ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق الورقية، والملفات، والأرشفات، على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات، وسرعة استرجاعها، والربط فيما بينها.²

وذهب البعض إلى أن التقاضي عن بعد "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر دعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى و التسهيل على المتقاضين.³

إن أي مفهوم حول المحاكمة المرئية عن بعد يلزم من الباحث أن يعرف إن إجراء المحاكمة المرئية عن بعد، يتم عن طريق المحادثة المرئية عن بعد أثناء هذه المحاكمة، وانطلاقاً من هذا يتحتم علينا التعريف اللغوي للمحادثة المرئية عن بعد في مصطلحها (conférence, vidéo) ، وهما مأخوذتان من اللغة الفرنسية والإنجليزية، بحيث تنجزاً إلى كلمتين vidéo تطلق على كل ومعناها بالعربية تلفزيوني، وهي ت يقوم بنقل الصورة والصوت بواسطة موجات اتصال مختلفة، أما conférence فهي تعني تجمع جهاز أفراد لإجراء مناقشة، أو حوار، أو مؤتمر يكون موضوعه محدد.⁴

بناء على ما سبق يتضح أن المحكمة الإلكترونية تعتمد على تضافر جملة من الهياكل البشرية متمثلة في أطراف الدعوى، الحضور، أعضاء المحكمة، والمختصين في تقنيات الإعلام الآلي والانترنت، والوسائل التقنية متمثلة في شبكة الربط الدولية، أجهزة كمبيوتر وشاشات بث التواصل تربط بين كل الهياكل البشرية من أجل سرعة الفصل في الدعوى وإصدار الأحكام فيها وفق ضمانات المحاكمة العادلة.

الفرع الثاني: أهمية المحكمة الإلكترونية

تسمح المحكمة الإلكترونية بادخار نشاط القضاة وجهودهم الذي يهدر كثيرا منه في تهدئه الخصوم وإفهامهم طلبات المحكمة كما أن تلقي لوائح الدعوى عبر البريد الإلكتروني وتبادلها بين الخصوم بإشراف قضائي تسهل على المحكمة في جمع معلومات الدعوى ودراستها بشكل دقيق وتسهم التقنيات الحديثة في

² صفاء أوتاني: المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 1، 2012، ص 169.

³ هادي عبدلي الكعبي، محمد القروي: مفهوم التقاضي عن بعد والمتطلبات، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، السنة الثامنة، 2016، ص 282.

⁴ يوسف عبد الهادي: المحاكمة المرئية عن بعد، تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، مجلة إيزا للبحوث والدراسات، جامعة غليزان، العدد 01، المجلد 2022، ص 6، ص 62.

زيادة عدد الدعاوى التي ينظرها القاضي في اليوم الواحد لان تعامله سيكون مع المستندات الإلكترونية في المراحل الأولى للدعوى.⁵

كما أن إجراء المقابلات أو جلسات السماع عن بعد لها العديد من المزايا تتمثل في الحد من السفر غير الضروري، سواءً بالنسبة للمتقاضين أو المحامين أو الخبراء، وتقلل من التكاليف والمواعيد، وكذلك تنقص من المشاكل الأمنية، هذه المزايا كانت السبب في انتشار استخدام هذه التقنية على نطاق واسع في المحاكم الوطنية للدول، وتشجع كل الدول اليوم وبقوة على زيادة النسبة المئوية لجلسات المحاكم التي تتم عن طريق استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد.⁶

بالإضافة إلى توفير الحماية الفنية أو المعلوماتية وذلك عن طريق الإجراءات و التطبيقات الالكترونية التي تحول دون التعدي على بيانات المحكمة الالكترونية والوصول إلى معلوماتها، بما يضمن خصوصية المحادثة المرئية وسريتها وعدم اختراقها.⁷ من جهة وحماية للشهود والخبراء من الاعتداءات عليهم من جهة ثانية، بالإضافة إلى حماية المتهمين من المخاطر التي قد تحدث عند نقلهم إلى مقار المحاكم، وكذلك تقاديا لهروب المتهمين الخطرين من مواكب نقلهم إلى المحاكم.⁸ وفي هذا السياق نصت المادة 9 من القانون 03-15 المتعلقة بعصرنة العدالة⁹ على أنه: "فضلا عن الطرق المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية في هذا المجال يمكن أن يتم تبليغ وإرسال الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني وفقا للشروط والكيفيات المحددة في هذا القانون".

⁵ رباب محمود عامر: التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، 2019، ص 405.

⁶ ليندة مبروك: ضمانات المحاكمة العادلة من خلال تقنية المحادثة المرئية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، الجلفة، 2022 ص 1655.

⁷ بوهنتالة ياسين: تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 3، 2021، ص 680.

⁸ منيرة نوري صولة: استخدام تقنية الإتصال عن بعد في المحاكمات الجنائية، مجلة القرطاس، العدد 18، جامعة طرابلس، ليبيا، 2022، ص 14.

⁹ القانون رقم 03-15 المؤرخ في 01-02-2015 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية رقم 6، الصادرة في 10-02-2015.

وقد تضمن الأمر 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية¹⁰ أهمية اعتماد المحكمة الإلكترونية في حالات معينة، حيث نصت المادة 441 مكرر: "يمكن الجهات القضائية، لمقتضيات حسن سير العدالة أو الحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو لدواعي احترام مبدأ الأجل المعقولة، استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، مع احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون."

وباستقراء هذه المادة نجد أن المشرع الجزائري ذكر حالات الاعتماد على المحكمة الإلكترونية والمتمثلة في حسن سير العدالة، الحفاظ على الأمن، الحفاظ على الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو غدا استدعت الضرورة احترام مبدأ الأجل المعقولة.

وتسمح المحكمة الإلكترونية بالتوثيق الإلكتروني للدعاوى و الدفع والتقارير واللوائح جميعها كما صاغها الخصوم أنفسهم، أي من دون أدنى تدخل من المحكمة أو القلم في صياغة تلك المذكرات بالاختزال أو الحذف أو التعديل، مما ينعكس على مصداقية المحاكمة وسرعة البت في الدعاوى¹¹.

ونستنتج مما سبق أن المحكمة الإلكترونية لها أهمية بالغة خاصة بالنسبة للمحاكم التي تشهد حجم كبير من القضايا لأنها تساهم في سرعة النظر في هذه الدعاوى، أو بالنسبة للقضايا التي يكون فيها متهمين على درجة من الخطورة أو المرض، أو في حالات انتشار الأوبئة كما في حالة جائحة كورونا أين فرضت المحكمة الإلكترونية نفسها بقوة، وبالتالي فالتقاضي عن بعد أصبح ضرورة من ضروريات عصر الرقمنة ومواكبة التطور التكنولوجي.

المطلب الثاني: مفهوم المبادئ التقليدية لحقوق الإنسان

يقتضي التعرف على مبدئي العلانية والشفوية باعتبارهما من المبادئ التقليدية لحقوق الإنسان التطرق لمختلف التعاريف حول المبدئين، وتكريسهما القانوني، ثم أهميتهما في تحقيق المحاكمة العادلة.

الفرع الأول: تعريف مبدأ العلانية وأهميته

¹⁰ الأمر 20-04 المعدل والمتمم للأمر 66-156 مؤرخ في 2020/08/30 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية رقم 51، الصادرة بتاريخ: 2020/08/31.

¹¹ جمال عبد الله: محاضرة في موضوع المحاكمة الإلكترونية، المؤتمر الدولي الثالث حول: "التحول الرقمي والمعرفة القانونية" مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية، بيروت، 9، 8، 11-2018، متاح على الموقع: <https://ae.linkedin.com>، تاريخ النشر: 13-11-2018، تاريخ الإطلاع: 25-08-2022.

يقصد بالعلنية " La publicité " تمكين الجمهور بغير -تميز- من حضور جلسات المحاكمة ومتابعة ما يدور فيها من مناقشات ومرافعات وما يتخذ فيها من إجراءات وما يصدر فيها من أحكام وقرارات ، والسبيل إلى ذلك أن يسمح لهم بدخول قاعة الجلسات التي تجرى فيها المحاكمة على نحو يتيح لهم العلم بسير إجراءاتها.¹²

كما يقصد بها تمكين جمهور الناس بغير تمييز من شهود جلسات المحاكمة و متابعة ما يدور فيها من مناقشات و مرافعات، وما يتخذ فيها من إجراءات و ما يصدر فيها من قرارات و أحكام¹³. ولا تقف علانية المحاكمات عند هذا الحد بل تمتد لتشمل حرية نشر جميع ما يدور في جلسات المحاكمة من إجراءات عبر مختلف و سائل النشر¹⁴.

ويعتبر تطبيق مبدأ علنية المحاكمة يُعد ضماناً أساسية لحياد القاضي وإبعاده عن التحيز والتأثير وتعزيز الثقة فيما يصدره من أحكام، وبالتالي فهو تطبيق لضمان المحاكمة العادلة، لأنها تمكن المتهم من معرفة التهم المنسوبة إليه والأدلة الموجهة ضده بشكل واضح وخالي من الغموض وضمان حقه في الدفاع عن نفسه والإدلاء بشكل علني عن حقوقه المنتهكة من قبل السلطات أثناء التحقيق الابتدائي، وجعل الرأي العام أحسن رفيق للقضاء والدفع إلى العمل بالالتزام بحكم القانون دون تحيز من طرف الجهات القضائية.¹⁵

وقد نصت المادة 169 من الدستور الجزائري لسنة 2020 على أنه: "تعلّل الأحكام والأوامر القضائية.

يُنطق بالأحكام القضائية في جلسات علنية"، وقد نصت المادة 169 من الدستور الجزائري لسنة 2020 على أنه: "تعلّل الأحكام والأوامر القضائية.

¹² ليندة مبروك: ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص 126.

¹³ مصطفى مجدي هرجة: التعليق على قانون الإجراءات الجنائية في ضوء الفقه والقضاء، المجلد3، دار محمود ، القاهرة، مصر ، 2021، ص3.

¹⁴حسن الجوخدار، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، الأردن، 1997، ص467.

¹⁵ يوسف عبد الهادي: مرجع سابق، ص228.

يُنطَق بالأحكام القضائية في جلسات علنية¹⁶، كما نصت المادتين 285¹⁶ و 342 ق.إ.ج على ضرورة إتمام إجراءات المحاكمة على مرأى ومسمع الجمهور. و كانت المادة 285 ق.إ.ج أكثر المواد وضوحا في تقرير ضمان حق المتهم في محاكمته علنيا.

بالإضافة إلى نص المادة 309 فقرة أخيرة التي نصت على أن النطق بالحكم بالإدانة أو البراءة يكون في جلسة علنية، كما أوجبت المادة 335 ق.إ.ج إصدار الأحكام في جلسة علنية. وقد كرست المواثيق الدولية مبدأ العلنية في المحاكمة من خلال المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في النص على أنه "لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايده، نظرا منصفا وعلنيا، للفصل في حقوقه والتزاماته في أية تهمة جزائية توجه إليه".

وهو نفس الشيء الذي أكدت عليه المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على: "الناس جميعا سواء أمام القضاء ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني".

ويمتد نطاق مبدأ العلانية ليغطي كل إجراءات المحاكمة مهما تعددت، أي يجب تمكين الجمهور من مشاهدة وتتبع كل وقائع المحاكمة من تحقيق ومرافعات وسماع كل ما يصدر من أحكام وقرارات في الجلسة.¹⁷

ويكتسي مبدأ العلانية أهمية كبيرة في حماية حقوق المتهم يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- تعد العلانية ضمانا ضرورية لحماية حقوق المتهم من خلال تكريس حقوق الدفاع الذي يضمن بدوره إبداء وتقديم أوج دفاعه أمام كافة الحضور مما يبعث في نفسه الطمأنينة والراحة في عدم المساس بحقه في الدفاع.

- تسعى العلانية لتحقيق محاكمة عادلة ونزيهة للمتهم بعيدا عن حياد القاضي وتعسف المحاكم .

- تتيح العلانية للجمهور ممارسة رقابة شعبية على عمل المحكمة، مما يضمن التطبيق السليم للإجراءات القانونية أثناء المحاكمة.¹⁸

¹⁶ تنص المادة 285 على أن: "جلسات المحكمة علنية مالم يكن في علنيتهامساس بالنظام العام والآداب العامة...".

¹⁷ علي شلال:المستحدث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري(التحقيق والمحاكمة)، دار هومة،2017، ص 153

يتضح مما سبق قوله أن مبدأ العلانية يعتبر حق من حقوق الإنسان و ضمانات من ضمانات المحاكمة العادلة ، لذا يجب توافر العلانية بموجب القانون في جميع مراحل نظر الدعوى إلى غاية صدور الأحكام وهو الأمر الذي لا يصادف أي عراقيل أو عوائق بالنسبة للمحكمة العادية مقارنة بالمحكمة الإلكترونية حسب ما سيتضح فيما بعد.

الفرع الثاني: تعريف مبدأ الشفوية وأهميته

تعتبر الشفوية من الأصول الثابتة في المحاكمات الجنائية ومفادها أن تُجرى كافة إجراءات المحاكمة شفاهة، حيث يدلي الشهود و الخبراء بأقوالهم أمام القاضي و تتم مناقشتهم فيها بذات الكيفية، وتقدم الطلبات و الدفوع و تجري مرافعة الادعاء و الدفاع كذلك بنفس الطريقة، و غرضها ضمان المناقشة الحضورية في الجلسة لكي يحكم القاضي بما يقع تحت بصره، و يصل سمعه من أقوال الخصوم¹⁹.

كما يقصد بمبدأ الشفوية وجوب أن تجرى جميع الإجراءات المتعلقة بالمحاكمة بصورة شفوية، باعتبار أن القواعد الأساسية للمحاكمة الجزائية تقوم على التحقيق والمناقشة في الأدلة المعروضة على القاضي الجزائي الذي سيفصل في آخر المطاف في الخصومة الجزائية محل الدعوى الجزائية، ويستتبط حكمه في ذلك من خلال ما جرى في معرض المرافعات والمناقشات التي ستجرى أمامه، مما يؤدي إلى رفع الغموض واللبس الذي قد يمس الأدلة وكشف حقيقتها لتكون المحكمة قناعتها بسلاسة وتكون بذلك قد احترمت حقوق الدفاع وكان حكمها محافظا على ضمانات المحاكمة العادلة.²⁰

ونلاحظ أن المشرع الجزائري تبني قاعدة الشفوية ضمنا من خلال نص المادة 169 من دستور 2020 التي تؤكد على تعليل الأحكام القضائية والنطق بها في جلسات علانية، فمصطلح النطق الوارد في هذه المادة دليل على تبنيه للشفوية.

وقد كرست المادة 105 ق.إ.ج واجب المحكمة في الاستماع للمتهم و المدعي على حد سواء ووضحت كيفية تنظيمه ، فهي تدل على تبني المشرع لحق الشفوية، فلما كان من حق المتهم أن يتمسك ببطلان إجراء سماع أقواله بسبب عدم حضور محاميه أو دعوته قانونا حسب نص المادة 157 ق.إ.ج

¹⁸ عزوز ابتسام: مبدأ احترام حقوق الدفاع، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2020، ص103.

¹⁹ علي القهوجي، القانون الدولي الجنائي، أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي، الطبعة الأولى، 2001، ص200.

²⁰ سيبوكر عبد النور، شنين صالح: مبدأ الشفوية في المحاكمة الجنائية العادلة ، دفا تر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 2، 2021، ص184.

فإنه و من باب أولى أن يكون له الحق في سماعه وعدم منعه من إبداء أقواله شفاهة بنص صريح، فالشفوية هي حق أصلي تنفرع عنه حقوق أخرى منها الحق في إبداء الأقوال، الحق في المواجهة و الحق في السماع.

كما تظهر الشفوية في المواد 222 إلى 232 ق.إ.ج من خلال تنظيمه لسماع الشهود، وبصفة خاصة ما ورد في المادة 233 ق.إ.ج التي نص على أنه "يؤدي الشهود شهادتهم شفويا". وتظهر أهمية الشفوية في كونها تحقق للمتهم فعالية السير لإجراء المحاكمة عن بعد من خلال مناقشة الأدلة شفويا، لكي يتاح لكل طرف في الدعوى أن يواجه خصمه بما لديه من أدلة، ويتاح له أن يعرف ما لدى خصمه من أدلة ويبدى رأيه فيها، وتتم المناقشة بشأنها بين المتهم والخصوم، ومن ثم فإن مبدأ الشفوية يحقق مبدأين مهمين للمتهم، وهما: مبدأ المواجهة بين الخصوم، ومبدأ علانية الجلسات، وهما مبدأان مهمان لتحقيق العدالة من خال اطمئنان الناس لحسن سير إجراءات المحاكمة عن بعد وما يصدر منها من أحكام، كما أن مبدأ الشفوية يمثل ضمانا لحصول المتهم على حقه في الدفاع ، وضمانة مهمة لحقه في تحقيق محاكمة قانونية عادلة.²¹

كما تظهر أهمية الشفوية في مجال الشهادة في أنها تتيح الفرصة للمتهم لكي يناقش الشهود وهذا ما أكدت عليه المادة 288 من ق.إ.ج مما يؤكد أنها فعلا ضمانا هامة له، خاصة أن هذه الشفوية تسمح للقاضي أن يكون عقيدته اعتمادا على طريقة أداء الشاهد لشهادته لان الأخيرة. بما أنها تتميز بالذاتية والنسبية فان تقدير قيمتها في الإثبات يترك بصفة مطلقة لتقدير القاضي.²² وعليه تعتبر الشفوية أو الشفهية ضمانا من ضمانات حقوق الإنسان لأن المتهم يمكنه الدفاع عن نفسه ومواجهة الخصوم ومناقشة الشهود مما يحقق المحاكمة العادلة.

المبحث الثاني: تداعيات المحكمة الإلكترونية على مبدأ العلانية والشفوية

لمحكمة الإلكترونية انعكاسات على حقوق المتهم في جمع مراحل الدعوى العمومية، وفي ما يلي نكتشف الآثار المترتبة على تطبيق المحكمة الإلكترونية بالنسبة لمبدأ العلانية مبدأ الشفوية، سواء منها الآثار الإيجابية أو الآثار السلبية التي تنقص من فعاليتها في حماية حقوق الإنسان.

²¹ حليلة خالد المدفع، محمد شلال العاني: ضمانات المتهم في المحاكمات الجزائية عن بعد في ضوء قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 19، العدد 2022، 1، ص 475.

²² سيبوكر عبد النور، شنين صالح: مرجع سابق، ص 192.

المطلب الأول: تداعيات المحكمة الإلكترونية على مبدأ العلنية

إن تطبيق المحكمة الإلكترونية له آثارا إيجابية على مبدأ العلنية في بعض الأحيان و آثارا سلبية في أحيان أخرى.

الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية لتطبيق المحكمة الإلكترونية على مبدأ العلنية

يتطلب الحضور الإلكتروني للغير أمام المحكمة الإلكترونية أن تتم هذه الأخيرة بشكل مباشر عبر موقع المحكمة عبر الانترنت. ففي هذه الحالة لا يمكن الشك بتحقيق العلنية، فكما أن قاعات المحاكم التقليدية مفتوحة أما الجميع لحضور جلسات المحاكمة، كذلك الحال فإن أبواب المحكمة الإلكترونية مفتوحة لمن شاء أن يتابع جلسات المحاكمة وما عليه في سبيل ذلك إلا الدخول عبر الرابط الذي ينقل إجراءات المحاكمة دون أن يتكلف عناء الذهاب إلى قاعة المحكمة، وبالتالي تتحقق العلنية في التقاضي الإلكتروني بشكل مباشر عبر موقع الكتروني معلوم لدى كافة²³.

وتسهم تقنية الاتصال عن بعد في الربط بين كل من القاضي وعضو النيابة العامة والمتهم، على الرغم من تواجدهم في أماكن مختلفة وتفصل بينهم مسافة شاسعة، وذلك من خلال شبكة تلفزيونية عالية القدرة يستطيع القاضي من خلالها أن يرى ويسمع، ويستفسر عن مجريات القضية، مما يعمل على تحقيق قدر كبير من التفاعل الإيجابي، لذلك يتطلب في المحاكمات عن بعد، أن يتم تجهيز داخل قاعات المحكمة وأخرى داخل السجن شاشات عرض مزودة بأحدث وسائل التكنولوجيا والاتصال لإجراء محاكمة عادية عن طريق تقنية الاتصال عن بعد، بحيث تتيح للقاضي محاكمة المتهم عن بعد وبحضور جمهور المتقاضين، وبذلك يتحقق مبدأ علانية الجلسات كما في المحاكمات التقليدية.²⁴

وهذا ما نصت عليه نصت المادة 16 من قانون رقم 03-15 المتعلق بعصنة العدالة بقولها: " يتم الاستجواب أو السماع أو المواجهة باستعمال آلية المحاكمة المرئية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامة الشخص المطلوب تلقي تصريحاته، بحضور وكيل الجمهورية المختص إقليميا وأمين الضبط، يتحقق وكيل الجمهورية من هوية الشخص الذي يتم سماعه ويحرر محضرا عن ذلك. إذا كان الشخص المسموع محبوسا، تتم المحاكمة المرئية عن بعد

²³ محمد العلوه، أيمن أبو العيال: العلنية أمام المحاكم الإلكترونية، مجلة جامعة البعث، المجلد 43، العدد 23، 2021، ص34.

²⁴ حليلة خالد المدفع، محمد شلال العاني: مرجع سابق، ص ص 472-473.

من المؤسسة العقابية التي يوجد فيها المحبوس وفقا للكيفيات المحددة في الفقرة السابقة مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها المادة 14 من هذا القانون.

ولاشك في أن حضور الجمهور لجلسات المحاكمة الجنائية، ووجوده بقاعة المحكمة لمتابعة سير الدعوى الجنائية عن بعد عبر تقنية "الفيديو كونفرنس" من شأنه ضمان تحقيق مبدأ علنية المحاكمة، وتوافر العلة من تقريره، كما أن إذاعة جلسات المحاكمات الجنائية عبر تقنية "الفيديو كونفرنس"، مع تمكين الجمهور من استخدام تطبيقات، تمكنه من مشاهدة فعاليات الجلسات والإطلاع على كافة إجراءاتها، والاستماع لكل ما يدور داخل جلسة المحاكمة، من شأنه تحقيق مبدأ علنية المحاكمة.²⁵

نستنتج مما سبق أن التقاضي الإلكتروني له عدة جوانب إيجابية سواء بالنسبة للمتهم أو الهيئة القضائية أو الجمهور خاصة بالنسبة لمواكبة التطور التكنولوجي والتكيف مع الظروف الطارئة في المجتمعات.

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية لتطبيق المحكمة الإلكترونية على مبدأ العلنية

ذهب البعض إلى القول بأنه لا تتوافر في نظام التقاضي الإلكتروني ضمانات العلنية التي تفترض إطلاع الجمهور على ما يجري في المحكمة من مناقشات أو أحكام ، فكيف يمكن الدخول إلى قاعة المحكمة الإلكترونية وسماع ما يجري من مناقشات وما يقدم من أدلة وما يصدر من أحكام، مادام رفع الدعوى أمام المحكمة الإلكترونية يتم بشكل إلكتروني، ونفس الشيء بالنسبة لتبليغ الخصوم وتقديم الطلبات و الدفع وسماع الشهود، كل ذلك يتم إلكترونياً²⁶.

فباستعمال المحاكمة المرئية عن بعد لا يمكن أن تتحقق العلنية في الجلسات ذلك أن التأثير يكون على مبدأ شفافية الإجراءات الجزائية أثناء المحاكمة، كما أن الاتصال المرئي المسموع لا يحقق العلنية بسبب رداءة الانترنت، فلا يسمح بتكوين رؤيا كاملة متبادلة وفعالة لكافة أطراف الخصومة الجزائية والجمهور، حيث يؤدي ذلك إلى الإخلال بمبدأ علنية المحاكمة.²⁷

²⁵ رامي متولي القاضي: إجراءات التحقيق والمحاكمة عن بعد، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 19، العدد 2، 2022، ص 371.

²⁶ محمد العلوه، أيمن أبو العيال: مرجع سابق، ص 17.

²⁷ يوسف عبد الهادي: مرجع سابق، ص 230.

كما أن اعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المحاكمات الجزائية لا يسمح للعامّة بممارسة الرقابة على هيئة الحكم وهو ما قد يفسح المجال لتعسف القضاة ويمس بضمانات الخصوم في الدعوى.²⁸ بالإضافة إلى أن المحاكمة المرئية تشكل انتهاكا لمبدأ المساواة، إذ يكون أحد الأطراف وهو النيابة العامة حاضرا وله تقديم كل دفوعه ومرافعاته دون وجود عوائق تقنية، في حين يكون المتهم حاضرا مرئيا فقط مع ما قد يصاحب ذلك من مشاكل تقنية كإنتقطاع الصوت، الفارق الزمني بين النطق والسمع، وغيرها من المشاكل التقنية²⁹.

فضلا عما سبق بيانه فإن نقص الإمكانيات وضعف التقنيات المستعملة والتي قد ينتج عنها في غالب الأحيان إنتقطاع الصوت ورداءة الصورة من الأمور التي تعرقل الاندماج في مجتمع المعلوماتية، إذ يشكل العائق التقني أكبر تحدي من شأنه أن يحول دون التطبيق الأمثل لتقنية المحادثة المرئية عن بعد خاصة وأن الجزائر تعرف ضعفا وتذبذبا كبيرا في خدمات الإنترنت.³⁰ ورغم الإيجابيات السالف ذكرها إلا أن المحكمة الإلكترونية لا تخلو من النقائص التي تتجلى بصورة واضحة على مبدأ العلانية، الأمر الذي يجعل فعالية المحكمة الإلكترونية- في تكريس مبدأ العلنية كحق من حقوق الإنسان - غير مطلقة.

المطلب الثاني: تداعيات المحكمة الإلكترونية على مبدأ الشفوية

كغيره من المبادئ التقليدية لحقوق الإنسان يتأثر مبدأ الشفوية عند تطبيق المحكمة الإلكترونية سواء بالإيجاب أو السلب، وهذا ما يتجلى لنا من خلال الفروع الموالية.

الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية لتطبيق المحكمة الإلكترونية على مبدأ الشفوية

أجاز المشرع الجزائري- وفق القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة - استعمال المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود، الأطراف المدنية، الخبراء... إلخ، حيث تنص المادة 15 من القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة على: يمكن قاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن

²⁸ بلحسن نورة، جيلالي الحسين: المحادثة المرئية عن بعد بين جائحة كورونا ومبدأ علنية المحاكمات الجزائية، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، 2022، ص1143.

²⁹ بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر: التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد6، العدد2، 2021، ص26.

³⁰ بلحسن نورة، جيلالي الحسين: مرجع سابق، ص 1144.

بُعد في استجواب أو سماع شخص وفي إجراء مواجهات بين عدة أشخاص، يمكن جهة الحكم أيضا أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء".
وتنص المادة 65 مكرر 27 ق.إ.ج على: "يجوز لجهة الحكم، تلقائيا أو بطلب من الأطراف، سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته، بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة الشخص وصوته..."

وتنص المادة 141 مكرر 1 من الأمر 04-20 المعدل والمتمم للأمر 66-156 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية³¹ على أنه: "يتم استجواب المتهم غير المحبوس أو سماعه أو إجراء مواجهة بينه وبين غيره في مرحلتي التحقيق القضائي أو المحاكمة، باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد، بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامته ويتم تلقي تصريحاته بحضور أمين ضبط وبعد تحقق وكيل الجمهورية المختص إقليميا من هويته".

كما تنص المادة 441 مكرر 4 من الأمر 04-20 على أنه: "إذا تعذر استخراج أو تحويل المتهم أو الشخص المحبوس لأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة 441 مكرر أعلاه، يمكن جهة التحقيق بعد إخطار مدير المؤسسة العقابية، سماعه بها عن طريق استعمال المحادثة المرئية عن بعد بحضور أمين ضبط المؤسسة العقابية".

ويسعى بعض الأطراف إلى المطالبة باعتماد التقاضي الإلكتروني لتجنب المواقف التي تثير قلق المتقاضين والمحرجة والتي على جانب من الخصوصية، فهي تقدم ميزة أو مصلحة في موقف معين، كعدم إلتقاء الضحايا بالمتهمين عند مخاطبتهم مما يجعل المتهم أكثر ارتياحا وبعيدا عن كل الإحراج الذي يسببه حضور الجمهور بصفة عام.³²

كما يقضي استخدام التقانة الحديثة على إدعاء الخصوم بتحريف كلامهم، أو الزيادة فيه، أو النقص منه، فيما لو ظهر لهم أن الحكم في غير صالحهم.³³

وهذا ما أكدت عليه المادة 14 من القانون المتعلق بعصنة العدالة: "إذا استدعى بُعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة المرئية

³¹ الأمر 4-20 المعدل والمتمم للأمر 66-156 مؤرخ في 2020/08/30 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية رقم 51، الصادرة بتاريخ: 2020/08/31.

³² ليندة مبروك: ضمانات المحاكمة العادلة من خلال تقنية المحادثة المرئية، مرجع سابق، ص 1656.

³³ صفاء أوتاني: مرجع سابق، ص 181.

عن بعد، مع مراعاة احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية ووفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل. يجب أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته. يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات. تدون التصريحات كاملة وحرفياً على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط." نستنتج أن اعتماد المحكمة الإلكترونية من شأنه أن يساهم في اختصار المسافة في حالة بُعد المحكمة عن أماكن تواجد أطراف الدعوى مما يضمن السرعة في الفصل في الدعاوى المعروضة على المحكمة، أو في حالة تطلب حسن سير العدالة إتباع هذا النمط من التقاضي.

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية لتطبيق المحكمة الإلكترونية على مبدأ الشفوية

إن المحاكمة عن بعد لا تتوافر على الشروط التقنية اللازمة وتجعل الرؤية المتبادلة للأطراف والأشخاص المتواجدين في الأماكن المتصلة متاحة والجلسة ضعيفة أو غير فعالة، أو في حالة عدم سماع صوت الأشخاص بوضوح تام أو عدم نقل الصورة كاملة أو منقوصة أو متقطعة، تكون فعلاً غير مقبولة وباطلة لانعدام شروطها.³⁴

ويرى البعض أن تقنية الفيديو كونفرنس قد تتعارض مع مبدأ شفوية المرافعة، بالنظر إلى أن استخدام هذه التقنية في عرض دفاع ووجهات نظر أطراف الدعوى الجنائية شفهاً يعد تغييراً في مفهوم وأسس المحاكمة الجنائية وقواعدها، حيث يتضمن مبدأ الشفوية الحضور الفعلي لأطراف الدعوى الجنائية، وتحقيق المواجهة الواقعية أمام القاضي بجلسة المحاكمة، وهو ما لا يتحقق مع فكرة الحضور الاعتباري عبر استخدام تقنية الفيديو كونفرنس.³⁵

بالإضافة إلى العوائق التقنية، فإن مستخدمي هذه التقنية لديهم إحساس كبير بالتباعد النفسي، ويشعرون بأن مشاركتهم في التمازج متذبذبة بسبب قلة التواصل البصري، الذي يخلق لديهم شعوراً بتذبذب التفاعل الذي لا يسهل التعبير عن الأحاسيس، التي لا يمكن التعبير عنها إلا شفاهة، فالشفوية من أهم إجراءات المحاكمة، وهي من مظاهر المواجهة بين الخصوم، وضمانة أساسية من ضمانات المحاكمة العادلة واستعمال هذه التقنية قد يجعل الحوار لا يتحقق معه مبدأ الشفوية بالمفهوم التقليدي

³⁴ عمارة عبد الحميد: استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مجلة دراسات وأبحاث،

المجلد 10، العدد 3، الجلفة، 2018، ص 67.

³⁵ رامي متولي القاضي: مرجع سابق، ص 372.

السابق، حيث يجتمع كل الأطراف في مكان واحد هو جلسة المحاكمة، وترتبط الشفوية بالوجاهية التي يجب احترامها من حيث المبدأ في إعطاء الكلمة لجميع الخصوم على قدم المساواة³⁶.

يتضح مما سبق أن تطبيق التقاضي الإلكتروني يشوبه عدة نقائص وتواجهه عدة صعوبات منها ما يتعلق بجوانب تقنية تتمثل في انقطاع البث أو رداءة الإتصال بسبب ضعف البنية التحتية لقطاع الإتصالات الإلكترونية، ومنها ما يتعلق بقضاة المحكمة الذين لا يمكنهم تكوين فكرة صحيحة عن المتهم لعدم القدرة على رؤية تقاسيم وجهه وردود أفعاله وأقواله بدقة ووضوح بسبب تذبذب الصورة وانقطاع الصوت .

الخاتمة

تقتضي المحاكمة العادلة احترام حقوق الإنسان عبر مختلف مراحل الدعوى ، وتعتبر العلانية والشفوية من المبادئ التقليدية لحقوق الإنسان الواجب توافرها لضمان حقوق المتهم وتحقيق العدل والإنصاف ، إلا أن عصرنة قطاع العدالة من خلال تطبيق المحكمة الإلكترونية يصادف بعض الإشكالات والصعوبات رغم الإيجابيات التي يتميز بها التقاضي الإلكتروني وقد توصلنا من خلال هذه المداخلة إلى جملة من النتائج والتوصيات كما يلي:

أولاً: النتائج

- تعتبر المحكمة الإلكترونية إحدى نتائج التطور التكنولوجي وعصرنة العدالة وخطوة إيجابية في ظل التحول الرقمي.
- تساهم المحكمة الإلكترونية في توفير الجهد والوقت وتساعد في سرعة الفصل في القضايا المعروضة.
- إن تطبيق التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري له عدة انعكاسات على حقوق الإنسان التقليدية كمبدأي العلانية والشفوية منها الإيجابية والسلبية.
- في أغلب الأحيان يتعذر سير الجلسات واستمرارها بسهولة بسبب ضعف تدفق الانترنت وعدم وضوح الصورة والصوت.
- يواجه التقاضي عن بعد العديد من الإشكالات التقنية التي تعتبر من ضمن عمل المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات.

التوصيات

³⁶ ليندة مبروك: ضمانات المحاكمة العادلة من خلال تقنية المحادثة المرئية، مرجع سابق، ص1648.

- تشجيع التقاضي عن بعد من خلال توفير تقنيات عالية الجودة مع تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات بهدف تكريس مبدأ العلانية والشفافية.
- ضرورة تضافر جهود كل الجهات ذات الصلة بالمحكمة لإنجاح المحكمة الإلكترونية وتحقيق العدالة الجنائية بمساعدة المتخصصين في المجال التقني.
- العمل على المزج بين الأساليب التقليدية والمتطورة في التقاضي بهدف حماية حقوق الإنسان وضمان تحقيق العدالة الجنائية.
- ضرورة توفير وسائل الإتصال الحديثة على مستوى كل المحاكم والسجون لضمان وصول الصورة والصوت بدقة و وضوح و عدم تطبيق التقاضي الإلكتروني في المواد الجنائية إلا في حالة حصرية كما في حالة متهم خطير يخشى فراره أثناء نقله للمحاكمة أو في حالة متهم مريض لا تسمح حالته الصحية من التنقل.

قائمة المراجع

أولاً: القوانين والمواثيق الدولية

- 1- الدستور الجزائري لسنة 1966 الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 96-438 في 07/12/1996، المعدل والمتمم بالقانون رقم 16-01 في 06/03/2016، والمرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 30/12/2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة في 30/12/2020.
- 2- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01-02-2015 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية رقم 6، الصادرة في 10-02-2015.
- 3- القانون رقم 17-07 المؤرخ 27 مارس 2017 يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 جويلية 1966 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية رقم 20 الصادر في 29 مارس 2017.
- 4- الأمر 20-4 المعدل والمتمم للأمر 66-156 مؤرخ في 30/08/2020 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، جريدة رسمية رقم 51، الصادرة بتاريخ: 31/08/2020.

ثانياً: الكتب

- 1- حسن الجوخدار، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 2، عمان، الأردن، 1997، ص467.
- 2- عبد العزيز بن سالم سعد الغانم: المحكمة الإلكترونية، دراسة تأصيلية مقارنة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، العربية السعودية، 2017، ص32.

- 3- علي القهوجي: القانون الدولي الجنائي، أهم الجرائم الدولية، المحاكم الدولية الجنائية، منشورات الحلبي، الطبعة الأولى، 2001، ص200.
- 4- علي شلال: المستحدث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري (التحقيق والمحاكمة)، دار هومة، 2017، ص 153.
- 5- مصطفى مجدي هرجة: التعليق على قانون الإجراءات الجنائية في ضوء الفقه والقضاء، المجلد3، دار محمود ، القاهرة، مصر، 2021، ص3.

ثالثا: المقالات

- 1- بلحسن نورة، جيلالي الحسين: المحادثة المرئية عن بعد بين جائحة كورونا ومبدأ علنية المحاكمات الجزائية، مجلة الحقوق والحريات ، جامعة بسكرة، 2022، ص1143.
- 2- بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر :التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات،مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد6، العدد2، 2021، ص26.
- 3- بوهنتاة ياسين: تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، المجلد 4، العدد3، 2021، ص 680.
- 4- جمال عبد الله: محاضرة في موضوع المحاكمة الإلكترونية، المؤتمر الدولي الثالث حول: " التحوّل الرقمي والمعرفة القانونية" مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية، بيروت، 9، 8-11-2018، متاح على الموقع: <https://ae.linkedin.com>، تاريخ النشر: 13-11-2018، تاريخ الإطلاع: 25-08-2022.
- 5- حليلة خالد المدفع، محمد شلال العاني: ضمانات المتهم في المحاكمات الجزائية عن بعد في ضوء قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 19، العدد2022، 1، ص475.
- 6- رامي متولي القاضي: إجراءات التحقيق والمحاكمة عن بعد، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد19، العدد2، 2022، ص371.
- 7- رباب محمود عامر: النقاضي في المحكمة الإلكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد25، 2019، ص 405.
- 8- سيبوكر عبد النور، شنين صالح: مبدأ الشفوية في المحاكمة الجنائية العادلة ، دفاثر السياسة والقانون، المجلد13، العدد 2، 2021، ص184.
- 9- صفاء أوتاني: المحكمة الإلكترونية(المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد1، 2012، ص169.
- 10- عمارة عبد الحميد: استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، العدد3، الجلفة، 2018، ص 67.

العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية

- 11- ليندة مبروك: ضمانات المحاكمة العادلة من خلال تقنية المحادثة المرئية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، الجلفة، 2022 ص 1655.
- 12- محمد العلوه، أيمن أبو العيال: العلنية أمام المحاكم الإلكترونية، مجلة جامعة البعث، المجلد 43، العدد 23، 2021، ص 34.
- 13- منيرة نوري صولة: استخدام تقنية الإتصال عن بعد في المحاكمات الجنائية، مجلة القرطاس، العدد 18، جامعة طرابلس، ليبيا، 2022، ص 14.
- 14- هادي عبدلي الكعبي، محمد القروي: مفهوم التقاضي عن بعد والمتطلبات، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية، العدد 1، السنة الثامنة، 2016، ص 282.
- 15- يوسف عبد الهادي: المحاكمة المرئية عن بعد، تكريس لعصرنة العدالة أم مساس بالضمانات، مجلة إيزا للبحوث والدراسات، جامعة غليزان، العدد 01، المجلد 2022، 6، ص 62.

رابعاً: الرسائل الجامعية

- 1- عزوز ابتسام: مبدأ احترام حقوق الدفاع، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2020، ص 103.
- 2- ليندة مبروك: ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة على ضوء قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص 126.